

٢ - بث الذعر في قلوب العرب جميعا وايهامهم ، كما فعل رئيس الكتائب ، «بان الخطورة في تدويل القضية اللبنانية تكمن في انها قد لا تقتصر رداها على لبنان وحده ، بل تتناول منطقة الشرق الأوسط كلها وتجعل المصير مجهولا » (٣٠) .

٣ - الرغبة في عرقلة اي مسعى يرمي الى تحسين العلاقات او توطيدها بين الحكومة السورية والحركة الفلسطينية والوطنية . وهذه الرغبة تنبع من ارادة انتهاج سياسة مستقلة خوفا من احتمال حدوث اي تغيير في الموقف السوري او العربي .

٤ - المماطلة والتسويف في الوصول الى حل ممكن للازمة ، كسببا للوقت ، وانتظارا لحل شامل للقضية الفلسطينية ، وطمعا في انتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب والامتيازات .

٥ - رص الصفوف والتخفيف من حدة الخلافات الداخلية التي بدأت تحتدم بين اطراف « الجبهة » ، وذلك بتوجيه اهتمامها وتجنيد طاقاتها من اجل موضوع خارجي .

وبالاضافة الى هذه الاغراض فقد كانت هنالك عوامل من شأنها ان تؤدي الى تلكؤ « الجبهة » او ترددها في الاقدام على تنفيذ الفكرة ، واهمها :

١ - ارتباط مسألة التهويل بالتدويل (ولنقل : فورة التدويل) بالموضع السياسي والعسكري « للجبهة » ، ففي الوقت الذي كانت فيه نشوة الانتصارات تغطي او تلمس كل حديث عن التدويل ، كانت الهزائم تطرحه وتؤججه .

٢ - عدم اتفاق اركان « الجبهة » على المراد او المطلوب من التدويل : مناقشة الازمة فقط ؟ طلب التقسيم ؟ استدعاء قوات دولية ؟ اثاره موضوع وجسود الفلسطينيين في لبنان ؟ توجيه تهمة العدوان او التدخل الى بعض الدول ؟

٣ - ادراك « الجبهة » سلفا بان نقل الازمة الى الامم المتحدة لن يؤدي ، في الظروف الراهنة للعلاقات والاضاع المحلية والدولية ، الى اية نتيجة ايجابية .



ثالثا - الامم المتحدة ومسألة التدخل في لبنان

في اواخر اذار (مارس) ١٩٧٦ ، وجه الامين العام للامم المتحدة كتابا الى رئيس مجلس الامن نبهه فيه الى خطورة الوضع في لبنان وتأثيره المحتمل في السلام العالمي . غير ان بعض رجال السياسة والقانون في لبنان تسلموا بالفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ليثبتوا ان الاحداث اللبنانية مسألة داخلية لا يجوز للامم المتحدة ان تتدخل فيها .